عومه وينتج القياس الاستثنائي المركب من المنفصلة الحقيقية والمقدمة الاخرى
من وضع كل من المقدم والتالي رفع الاخر لامتناع الجمع بينهما ففي قولنا اما ان يكون
العدد زوجا او فردا اما ان يقال لكنه زوج فينتج ليس بفرد ولكنه فرد فينتج ليس
بزوج كما انه الجمع فان القياس الاستثنائي المركب عنها ينتج من وضع كل من
المقدم والتالي رفع الاخر لما مر من امتناع الجمع فيكون له منتجيا باعتبار وضع
المقدمتين وينتج من القياس الاستثنائي المركب من المنفصلة الحقيقية ايضا من رفع
اي رفع كل واحد من المقدم والتالي وضع المقدمة الاخرى لامتناع الخلو فيقال في
المثال المتقدم لكنه ليس بزوج فهو فرد او لكنه ليس بفرد فهو زوج فيكون للمنفصلة
الحقيقية اربع نتايج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان باعتبار الرفع وفي
اعتبار الرفع كما انه الخلو فان القياس المركب عنها ينتج من رفع كل واحد
من الجزئين وضع الاخر لما مر من امتناع الخلو بينهما فيكون لها نتيجتان
باعتبار رفع المقدمتين ولما كان القياس منحصرا في الاستثنائي والاقتراني
باقسامها المذكورة وقياس الخلف لم يكن بحسب الظاهر منهما وقع بين القوم
اختلاف عظيم في رده الى احدهما ولما كانت شايبة بالقياس الاستثنائية
اكثر الحق المصنف العلامة ذلك اليه وقال قد يخص من بين الاقيسة الاستثنائية
باسم قياس الخلف وانما سمي خلفا لانه يودي الى الخلف اي المحال على تقدير
عدم حقيقة المطلوب او لانه ياتي المطلوب من خلفه اي من ورائه
اذ المطلوب نقيض نتيجته وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال
نقيضه اي بسبب ابطاله فيقال لو لم يتحقق المطلوب وهو كل ج ب
مثلا لتحقق نقيضه وهو ليس بعض ج ب ولو تحقق هذا النقيض لتحقق
محال وهو كذب ما فرض صدقه مثلا فينتج انه لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال
لكن المحال ليس بمتحقق فنقيض المطلوب ليس بمتحقق فيكون المطلوب متحققا

ومرجعه

ومرجعه اي قياس الخلف على ما استقر عليه راي الشيخ ومن تبعه الى قياس استثنائي
وقياس اقتراني شرطي اما الاقتراني فمركب من متصلتين احديهما لازمة عدم تحقق
المطلوب مع تحقق نقيضه وهذه بينة بذاتها والاخرى ملازمة تحقق نقيض
المطلوب مع تحقق امر محال وقد يحتاج ذلك الى بيان وينتج هذا الاقتراني
متصلة لزومية وهي ملازمة عدم تحقق المطلوب مع لزوم المحال واما الاستثنائي
فمركب من متصلة لزومية وهي النتيجة المذكورة ومن استثناء نقيض التالي لهذه
المتصلة لينتج نقيض مقدمها وهو عدم تحقق نقيض المطلوب فيلزم تحقق المطلوب
وقد ظهر جميع ذلك مما مثلنا به سابقا فتامل فصل في بيان الاستقراء
والتمثيل الذين هما قسمان للحجة الاول الاستقراء وهو تصفح اي تتبع الجزئيات الداخلة
في امر كلي وذلك بالاحاطة اوضاع هذه الجزئيات واحكامها لاثبات حكم كلي لهذا
الامر الكلي بحيث يصدق على كل جزء منه وهذا الاستقراء اما تام وهو مفيد لليقين
ويسمى بالقياس المقسم بان يقال الجسم متحيز لانه اما مركب او بسيط وكل منهما
متحيز فهو جسم فيكون الجسم متحيزا واما ناقص وهو ان يتصفح اكثر جزئياته
ليطلب الحكم الكلي على الامر الكلي الشامل لجميع الجزئيات كما يقال كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهايم والسباع كذلك وهو الاستقراء
المتعارف المفهوم من لفظ الاستقراء اذا اطلق ومفيد للظن دون اليقين
لجواز وجود جزئي اخر لم يستقرى ويكون حكمه مخالفا للاستقراء كالتمساح في
مثالنا فانه يحرك فكه الاعلى والثاني التمثيل وهو بيان مشاركة جزئي من
الجزئيات لاخر اي لجزئي اخر في علة الحكم الثابت للجزئي الاخر ليثبت فيه اي في
الجزئي المشبه حكم الثابت المشبه للجزئي المشبه به المعلل بتلك العلة والفقهاء
يسمونه قياسا والجزء الثاني اصلا والاول فرعا والمشترك علة وجامعا كقولنا
العالم حادث لانه كالبيت في التاليف الذي هو علة للحدوث والمتكلمون يسمونه

Copyright © King Saud University